اذ اقربها زيلعي قوله شهرين وشهرين لم هذين الشهرين ايلاء لان الجمع يحرف بجمع كالجمع
بلقظم التقييد بالظرف اتفاقي اذ كونه ثلاثا ثابت بدونه فتيد بالعطف فقط لانه لو ذكر
بعده حرف التي او القسم لم يكن مولياً لانهما يمينان تداخلت مدتهما واحدة حتى لو كله في اليوم الاول والثاني
وحنث فيهما وجب عليه كفارتان وان كله في اليوم الثالث لا يحنث لانقضاء مدتها وكذا لو قال
والله لا اكلم زيدا يومين والله لا اكلم زيدا يومين اذا ذكرنا ولو قال والله لا اكلم زيدا يوم
ويومين كان يمينا واحدا ومدته اربعة ايام حتى لو كله فيها تجب كفارة واحدة زيلعي قوله
في الصور الثلاث اما الاولى فلان الثاني ايجاب مبتدا وقد صار ممنوعا بعد اليمين الاولى بشهرين
وبعد الثانية اربعة اشهر الا يوما ممكن فيه فلم تتكامل المدة والتقييد بالظرف يفيد تعيين
مدة اليمين الثانية اذ لو حذف لكانت مدتها واحدة وتتاخر الثانية عن الاولى بيوم واما الثالثة
فلذكر وصفها قريبا واما الثانية فلانه يمكن قربانها في المدة لغير سني يلزمه بان يخرجها من
ملكه زيلعي فان كان لا يمكنه بان كان بينهما عامية اشهر صار موليا واعتبر قاضي خان اربعة اشهر
فقط شهر قوله خلافا لزفر في الثانية هو يعرف الاستثنا الى آخرها اعتبارا بالاجارة فبقيت
مدة المنع ولنا ان المولي من لا يمكنه القربان اربعة اشهر الا بشي يلزمه وهنا يمكنه هنا لان
المستثنى يوم منكر فلا قاربة لان الصرف الى الاخر لتصحيح فانه لا يصح مع التكرير ولا كذلك
اليمين هداية ثم ذكر ان قربها بعد ان بقي من السنة اربعة اشهرا واكثر صار موليا لسقوط ما شنا
ولو الا فلا قوله ولو حذف سنة لم يكن موليا حتى يقربها فيصير موليا ولو زاد الا يوما اتربك
فيه لم يكن موليا ابدا لانه استثنى كل يوم يقربها فيه فلا تتصور منعه ابدا زيلعي قوله
او صوم غير معين كيوم مرد شهرا اما المعين فان لغير مدة الايلاء او اكثر كقوله فلله علي
صوم اربعة اشهر او لها هذا الشهر فكذلك اما اذا اضاف الى شهر فلا يكون موليا لانه
يمكنه ترك القربان حتى يمضي شهر يطأها بلا شي يلزمه قوله لوجود الصورة الثانية في الوطء
والخرانان هذه الاخيرة سالقة من الوطي فكانت لمعنى اليمين واما المطلقة رجعيا
فلانها زوجة فتبانها للصرف امتد ظهرها وكانت من ذوات الاقراء بانت بمضي
مدة الايلاء وان انقضت قبل مضي مدته بطل ايلاؤه ووقوع الطلاق في الايلاء لظلمها
بمنع حقها في الوطي ولا حق لهذه في الجماع فلا يكون بالمنع ظالما واجيب بان العبرة في

المنفوض

المنصوص عليه لتعين النفي لما عناه وهذه من سنانيا بالنصف يستثنيها نصف الايلاء فهو قوله
وفي العتق خلافا لابي يوسف فانه يقول يمكنه البيع ثم القربان فلا يلزمه شي وهما يقولان
البيع موهوم فلا يمنع المالعنية فيه هداية فان مات او باعه ولم يسترده او استرده
بعد وطيها سقط الايلاء ان قبل وطيها او ملكه بأب بعد الوطي عاد الايلاء من وقت
الملك فح قوله فعليه صلاة او عتق لانه سهل ايجابهما ذكرناه زيلعي بخلاف
فعليه صلاة مائة وكفة او قياسه ان يكون موليا مائة حتى او اشباع مائة حنارة وما اره د ر
قوله وقالا الخ في اربعة اشهر بنى على ان هذه المرة ضربت لاظهار الظلم عنده والامة والحرة
في ذلك سوا وعند فا ضربت اجلا للبينونة فاعتبرت مدة العدة فتنصف بالرق كفتيه ان
يقول اي ليس المراد خصوص هذا اللفظ بل ما يدل عليه كرجعت عما قلت او راجعتها او
ابطلت ايلاءها فتح وبنى بهذا الاسباب على انه لو كان محرما بينه وبين الحج اربعة
اشهر لا يكون فيئه بالمسان لانه المكتب باختياره منا يلزمه فلا يتحقق تحقيقا ولو الى
مولد او هو مريض لم يصح فيئه باللسان عندهما وصح عند ابي يوسف وهو الاصح نهر
وقولهما ظاهر المذهب كما في الجامع الكبير قوله وقالا الخ بقي الاباجماع لانه لو كان
فيئا كان خنثا ولنا انه اذا ابدا ذكر المنع فيكون رضاها بالبقاء على المنع والرضا
الظلم لا يجامع بالطلاق قوله وان قد راجع نبه به على انه يشترط دوام العجز من وقت
الايلاء الى بعض مدته وبقي شرط ثالث هو قيام النكاح وقت الفيئة باللسان حتى لو ابانها
ثم فاء باللسان لم يصح فلو تزوجها ومضت المدة بانت منه نهر قوله فعليه الوطي
لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف قوله وقال محمد لا يكون ظهارا لا
لعدام التشبيه بالحرمة وهو الركن فيه ولهما انه اطلق الحرمة وفي الظهار يوقع حرمة
مؤبدة فيحمل عليه العتيد هدايه وليس هذا ظاهر الرواية عن محمد بل ظاهر الرواية كقولهما
نهر قوله وفي الفتاوى الخ لبعض نسخ المتن والفتوى وهي الاولى قوله وقع الطلاق
لعيب البائن لانه من الكتابات وكان يسعه حب استفتى عن قضية ان تكون
الواقع به رجعيا واجيب بان المتعارف انما هو ايقاع البائن به نهر ولو لم يكن له امرأة
او حلفت به المرأة كان عيا حتى لو تزوج امرأة ثم وجد الشرط لم تطلق امرأته المتزوجة